مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
العدد التاسع – جوان 2018

.OEB Univ. Publish. Co

تجربة الإصلاح السياسي الدستوري في المغرب بعد عام 2011: قراءة في الدوافع والمحتوى.

Experience of constitutional political reform in Morocco after 2011. Read the motivations and content

د . زين العابدين معو، جامعة أم البواقي، الجزائر.
mzine@hotmail.fr
راندة حمايزية، جامعة عنابة، الجزائر.
oebranda@gmail.com

تاريخ التسليم:(2018/02/15)، تاريخ التقييم:(2018/04/25)، تاريخ القبول:(2018/05/22)

ملخص :

يرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالديموقراطية ارتباطا وثيقا في الأنظمة الديموقراطية التي تتكيف مع احتياجات الحقل السياسي، الذي يبقى معبرا على مختلف تطورات التشكيلات الاجتماعية الصاعدة، بينما يبقى هذا الإصلاح في دول المحيط منحصرا في هوامش ديموقراطية ظرفية وآلية لإعادة إنتاج نفس النظام السياسي وخلق توازنات لاستمراريته.

تأتي هذه الدراسة في سياق محاولة دراسة أسباب ومضمون الاصلاحات السياسية الجديدة التي حدثت في المغرب، في ظل الاحتجاجات والمطالب التي نادت بضرورة العمل على تغيير الواقع السائد، من خلال فتح المجال أمام مشاركة أوسع لمختلف أطياف المجتمع في العملية السياسية وأيضا ضمان حقوق وحريات الأفراد. كما وتعالج هذه الورقة البحثية التحديات التي واجهت عملية الاصلاح السياسي وسبل مواجهتها.

الكلمات المفتاحية: الاصلاح السياسي، الاصلاح الدستوري، الديمقراطية التشاركية.

Abstract :

The concept of political reform Is related to the democracy closely linked in democratic regimes that are adapted to the needs of the political field, which is expressed on the various developments in the emerging social formations, While this reform in the surrounding countries limited to the circumstantial and mechanism of democratic margins for the production of the same political system and create the balance of its Continuity.

This study comes in the context of an attempt to study the causes and the content of the new political reforms that have taken place in Morocco,in light of the protests and demands that called for the need to work on changing the prevailing reality, by opening the way for a wider participation of the different classes of society in the political process as well as to ensure that the rights and freedoms of individuals. As this paper deals with the challenges that faced the process of political reform and ways to confront

Keywords : Political reform. Constitutional Reform. Participatory democracy.

مقدمة:

تلجأ الدول على اختلاف أنظمتها السياسية إلى تبني عملية الإصلاح السياسي بهدف الحفاظ على بقائها واستمرارها، وهي بذلك تعيد النظر في العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع ونظام الحكم، من خلال محاولة إشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية وسعيا منها لمعالجة مكامن الضعف التي تعتري أنظمتها السياسية.

في الفترة الأخيرة وبخاصة بعد أحداث الربيع العربي أصبح الإصلاح السياسي أحد أهم القضايا المطروحة على الساحة السياسية في المنطقة العربية، فالاحتجاجات التي طالت بلدان المنطقة دفعت بالعديد منها إلى الإسراع بتبني العديد من الإصلاحات السياسية حتى لا تنساق هذه الدول في متاهات الفوضى فيصبح من الصعب التحكم في زمام الأمور.

إن مجمل عمليات الإصلاح السياسي بوصفها آليات تغيير تمارس في الدول الديمقراطية بصورة دائمة وبقناعة تامة، لأنها تستهدف في المقام الأول إشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية ومعالجة مكامن الضعف والخلل التي تعتري النظام السياسي، ليكون أكثر كفاءة وفاعلية للقيام بواجباته ومهامه الأساسية.

ولقد أنتجت الأحداث التي وقعت على الساحة العربية مع نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011وفي فترة قصيرة زمنيا، تغييرات جوهرية في المنطقة العربية بعد الإطاحة ببعض الأنظمة السياسية التي كانت قائمة، كما شكلت ضغوطا متزايدة على أنظمة أخرى اجتاحت بلدانها الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية متأثرة بثورات الربيع العربي، فساهمت الأحداث المسماة بثورات الربيع العربي إلى حد كبير في تحريك عجلة الإصلاحات بهذه الدول خشية سقوط أنظمتها.

إشكالية الدراسة: إلى أي حد ساهمت الإصلاحات السياسية الجديدة التي انتهجت في المغرب بعد سنة 2011 في تلبية مطالب الحراك الشعبي ؟

خطة الدراسة:

1- مفهوم الإصلاح السياسي.

2- مضمون الإصلاح السياسي بالمغرب وآفاقه.

3- تقييم الإصلاح الدستوري بالمغرب.

4- تحديات الإصلاح السياسي في المغرب.

1- مفهوم الإصلاح السياسي:

-**تعريف الإصلاح:** تعددت التعاريف التي قدمت لمفهوم الإصلاح نذكر منها:

يعرف **ابن منظور** في كتابه لسان العرب الإصلاح فيقول: "الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد، وأصلح الشيء بعد فساده بمعنى أقامه." (ابن منظور، 2004، ص.267)

أما **موسوعة علم السياسة** تعرفه كالتالي: الإصلاح بمعناه اللغوي يشير إلى الرتق وسند ما هو موجود بالفعل بغية تعميمه، إنه أشبه بإقامة دعائم الخشب التي تحاول منع انهيار المبنى أو المباني المتداعية، وهو بالتحديد تعديل غير جذري سواء كان في شكل النظام السياسي أو في العلاقات الاجتماعية دون المساس بجوهرها وأسسها. (الجاسور، 2009، ص.62)

أما اصطلاحا فيعرفه **برهان غليون** فيقول: الإصلاح لا يعني شيئا آخر سوى العودة إلى تطبيق حكم القانون وإلغاء الامتيازات والأفضليات، وتعميم قاعدة الشفافية والكفاءة والمسؤولية، واحترام الأفراد ودفعهم إلى تحمل المسؤولية من دون تهديد الأسس التي تقوم عليها."(عزيز، 2010، ص. 17)

وفق هذا التعرف يرى **غليون** أن هناك ثلاث مبادئ رئيسية في تحقيق عملية الإصلاح، وهي التي تشكل مصدر القوة التي يبثها في الشعوب والمجتمعات. وتتمثل هه المبادئ في:(عزيز، 2010، ص. 17)

- المبدأ الأول: إحلال سلطة القانون محل سلطة أجهزة الأمن.
- المبدأ الثاني: إحلال معيار الكفاءة محل معيار الولاء.
- المبدأ الثالث: مبدأ تحمل المسؤولية.

أما **عبد الإله بلقزيز** يعرفه على أنه "التغيير والتعديل نحو الأفضل ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج".(كاتب، 2014، ص.109)

-**تعريف الإصلاح السياسي:** عرفه مؤتمر قضايا الإصلاح العربي المنعقد في الإسكندرية في الفترة 12- 14 مارس 2004 بأنه: كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية.(وثيقة الاسكندرية، 2004)

أما**علي الدين هلال** يرى في الإصلاح السياسي تدبير يكون من شأنه دعم الشرعية السياسية، تطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما. لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أساسية تتمثل في سيادة الدستور والقانون والمواطنة القائمة على المساواة، انتخابات دورية حرة ونزيهة، التعددية الحزبية والحرية السياسية، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء.(عربي، 2013، ص.238).

2- مضمون الإصلاح السياسي بالمغرب وآفاقه: قبل التطرق لمضمون عملية الاصلاح السياسي في المغرب نشير في البداية إلى الطرف الأساسي الذي كان ينادي بضرورة إحداث إصلاحات جوهرية، والذي تمثل في حركة 20 فبراير. وقد عرفت المغرب سنة 2011 إصلاحات سياسية مهمة، جاءت هذه الإصلاحات استجابة لعوامل ضغط داخلية متمثلة في خروج العديد من القوى والتنظيمات السياسية مطالبة بإصلاحات سياسية واجتماعية، وأخرى خارجية كان سببها الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية.

- **التعريف بحركة شباب 20 فبراير:** على إثر الأحداث التي فجرتها الثورة التونسية، دشن العالم العربي لأول مرة في تاريخه لمرحلة سياسية جديدة، تميزت هذه المرحلة بعودة الإرادة الشعبية بقوة بعد قرون من اختطافها من طرف الطبقة الحاكمة، وبما أن المغرب جزء لا يتجزأ من الامتداد العربي، تأثر هو الآخر بما يقع في جواره العربي إقليميا وقوميا. إدريس، جنداري.(2011، 27، 5). الإصلاح السياسي في المغرب وسؤال الدولة المدينة. تم استرجاعها في تاريخ: 23-12-2017من الموقع الالكتروني:http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspaid=260767

ومن المؤكد القول أن ميلاد حركة الـ 20 فبراير في شروط النهوض الاحتجاجي والثوري العربي كان ضروريا، حتى توضع قضية الإصلاحات الدستورية في المغرب على جدول أعمال السياسة والمداولة. وليس لنزيه أن يتجاهل السهم الكبير للإرادة الرسمية-الارادة الملكية خاصة- ولعمل أهل الخيار الديمقراطي جميعا في المغرب أحزابا ونخبا وأفرادا في فتح الطريق أمام تلك الإصلاحات ووضعها موضع التنفيذ، غير أن الذي لا مراء فيه أن الأمر احتاج إلى حامل اجتماعي للفكرة وإلى قوة ضغط شعبية يصبح بهما في الامكان، إخراج البلاد والحياة السياسية فيها من الرتابة والتردد والأسئلة القلقة على المستقبل، إلى حيث تتناول مصيرها بشجاعة وتفتح بعضا من أكثر الملفات حساسية في النظام السياسي. ولقد كانت حركة 20 فبراير من وفر لمطلب التغيير هذا حامله الاجتماعي وقوته المادية. بلقزيز، عبد الإله.(2011، 21، 12). المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية سياقاتها والنتائج. تم استرجاعها في تاريخ: 01-01-2018 من الموقع الالكتروني:https://www.maghress.com/alittihad/140158

وفي ورقة تعريفية صادرة عن حركة الشباب سنة2011، تقدم الحركة نفسها باعتبارها حركة شباب مغربي مستقلة عن كل التنظيمات والأحزاب السياسية، تحمل حبا كبيرا لهذا الوطن، وهذا الحب هو الذي حرك فيها الدافع للمطالبة بالتغيير من أجل الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، كما تعتبر الحركة نفسها امتدادا طبيعيا للحركات الاحتجاجية التي يعرفها المغرب وكتعبير عن تفاعل شباب الإنترنت مع هذه الحركية، وهو تفاعل عبر عن نفسه من خلال تشكيل

مجموعات افتراضية عبر خدمة "الفيس بوك" من بينها مجموعة مغاربة يتحاورون مع الملك. (ظريف، 2013، ص.196)

نشأت الحركة في مناخ الانتفاضات الشعبية التي عمت تونس ثم مصر في سياق أحداث الربيع العربي التي أطاحت بأنظمة سياسية اتسمت بالاستبداد، الفساد والتبعية... فقد دعا شباب مغربي عبر مقطع فيديو قصير إلى التظاهر في 20 فبراير 2011، سرعان ما تلته دعوات شبابية متتالية عبر وسائل التواصل الاجتماعي تطالب بإصلاحات سياسية وتحرض الشعب على النزول إلى الشارع والتظاهر بكثافة لفرض مطالب التغيير والإصلاح، وقد انضم الآلاف من الشبان المغاربة إلى الحركات الاحتجاجية التي جالت يوم 20 فبراير 2011 العشرات من المناطق والمدن المغربية، رافعة شعار: "**حرية، وديمقراطية الآن**"، "**الشعب يريد التغيير**"، "**من أجل الكرامة**". وفي ظل هذه الدعوات والتحركات الحماسية، قررت عشرون هيئة حقوقية مغربية دعم الحركات الاحتجاجية التي دعا إليها النشطاء الشبان عبر موقع فيسبوك يوم 20 فيفري 2011، كما انضمت جماعة العدل والإحسان الإسلامية إلى الحركة، وهي فريق إسلامي معارض متشدد.(الاخصاصي، 2016، ص-ص22-23).

وقد تضمن البيان التأسيسي للحركة الذي أعلن عنه يوم 17 فبراير 2011 في مؤتمر صحفي مزيجا من المطالب الماكرو-سياسية والإجراءات السوسيو-سياسية، تمثلت هذه المطالب والإجراءات في:(الاخصاصي، 2016، ص-ص22-23)

-**المطالب الماكرو-سياسية:** طالبت الحركة بدستور ديمقراطي يجسد الإرادة الحقيقية للشعب ويرسي ملكية برلمانية، حل الحكومة والبرلمان، تشكيل حكومة انتقالية مؤقتة تخضع لإرادة الشعب وإرساء قضاء مستقل ونزيه...إلخ

-**الإجراءات السوسيو-سياسية:** ركزت الحركة على المطالبة بإطلاق كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ومحاكمة المسؤولين، محاربة الفساد والمسؤولين المتورطين في قضاياه، الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، الإدماج الفوري والشامل للمعطلين في أسلاك الوظيفة العمومية، تمكين عموم المواطنين من ولوج الخدمات الاجتماعية وتحسين مردوديتها، ضمان حياة كريمة، الحد من غلاء المعيشة، رفع الأجور وتعميم الخدمات الاجتماعية...إلخ.

إنه لمن المؤكد أن حركة الشباب في المغرب نجحت في تسريع رد الدولة وإرغامها على الاستجابة لمطالب الحركة الاحتجاجية في إحداث تغيير ملائم للظرفية، حيث استطاعت هذه الحركة جذب قوى سياسية وحقوقية، وحصلت على دعم منظمات مغربية عديدة، من بينها أحزاب سياسية وجمعيات حقوقية ونقابات مهنية.(السنوسي، 2015، ص.121).

- واقع الإصلاح الدستوري بالمغرب:

صدر دستور المملكة المغربية في عام 1962، شهد بعدها عدة تعديلات لاحقة لصدوره في عام 1972 ثم في عام 1992، وأخيرا في عام 1996. (مسعد، 2002، ص.135) وكانت التعديلات كلها تنصب على بعض المؤسسات مثل مؤسسة البرلمان باعتماد نظام المجلس الواحد تارة ونظام المجلسين تارة أخرى، أو المطالبة بتحويل الغرفة الدستورية إلى مجلس دستوري أو توسيع صلاحيات الوزير الأول أو تقوية آليات مراقبة العمل الحكومي، ولم تمس هذه التعديلات جوهر السلطة السياسية للمؤسسة الملكية، التي ظلت تشكل النواة الصلبة داخل بنية النظام السياسي المغربي. (ظريف، 2013، ص.215)

وقد شكلت الدينامية التي أحدثتها حركة 20 فبراير بشعاراتها ومطلبها الأساسي المتمثل بالملكية البرلمانية التي قوامها الملك يسود ولا يملك، سياقا ملائما لطرح خيار الإصلاح الدستوري في المغرب، حيث كانت الاستجابة سريعة من خلال الخطاب الملكي في 9 مارس 2011 الذي فتح الأفق نحو مراجعة دستورية وفق سبعة مرتكزات، حتى ينأ المغرب بنفسه عن المسارات التي أخذتها باقي بلدان الحراك الثوري.(سطي، 2016، ص.71).

وقد شكل الخطاب بما تضمنه من عناوين إصلاحية وإجراءات تحديثية، سياسية ودستورية انعطافا حاسما في السيرورة الإصلاحية بالمغرب، فقد أعلن الملك في هذا الخطاب التاريخي عن مراجعة عميقة للدستور، من شأنها إحداث نقلة نوعية دستورية ومؤسساتية للنظام السياسي بالبلاد. وتمثلت **المحاور الأساسية للمراجعة الدستورية** التي لخصها الملك محمد السادس في:(الاخصاصي، 2016، ص-ص. 549- 550)

- ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية، ولاسيما دسترة التوصيات الوجيهة لـ "هيئة الإنصاف والمصالحة" والالتزامات الدولية للمغرب.

- الارتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور ولسيادة القانون والمساواة أمامه.

- توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال برلمان نابع من انتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيها مجلس النواب مكانة الصدارة، مع توسيع مجال القانون، وتخويله اختصاصات جديدة كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية.

- اعتماد حكومة منتخبة بانبثاقها عن الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع، تحظى بثقة أغلبية مجلس النواب.

– تكريس تعيين الوزير الأول (رئيس الحكومة في المتن الدستوري) من الحزب السياسي الذي يتصدر انتخابات مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها.

– تقوية مكانة الوزير الأول (رئيس الحكومة) كرئيس على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، إلى جانب دسترة مجلس الحكومة وتوضيح اختصاصاته.

– تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية، وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية والمجتمع المدني.

– دسترة هيئات الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

– التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية كرصيد لجميع المغاربة.

وقد استقبل هذا الخطاب الذي ألقاه الملك بحماسة شديدة من طرف المجتمع السياسي والمدني على حد سواء. (الاخصاصي، 2016، ص.550)

ويمكن تحديد أهم الإصلاحات التي حدثت في المغرب في:

أ–لجنة صياغة الدستور:

عين الملك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستور الجديد واضعا على رأسها القانوني **عبد اللطيف المنوني**، إلى جانب هذه اللجنة كلف الملك مستشاره **محمد معتصم** بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات ومقترحات التعديل الدستوري، وفق آلية رصد التي تقوم كحلقة وصل بين واضعي الدستور من جهة وبين الأحزاب والنقابات من جهة أخرى.(ميهوبي، 2014، ص–ص.316–317)

وقد اشتغلت اللجنة بناء على المرتكزات السبع للإصلاح الدستوري الوارد في الخطاب الملكي، كما تركزت منهجيتها على مقاربة تشاركية، إذ اتسمت اللجنة ل:. 32 حزبا سياسيا ولخمس نقابات كبرى ولأكثر من 150 جمعية ومنظمة من المجتمع المدني، سلمت اللجنة الاستشارية تقريرا عن مشروع الدستور للملك يوم 10 يونيو من نفس السنة، ليتم عرض مشروع الدستور على الاستفتاء يوم الفاتح يوليوز 2011. (الاخصاصي، 2016، ص.550)

وفي 2011/07/01 أعلنت وزارة الداخلية بالمغرب في أن نتيجة الاستفتاء عبرت عن موافقة نحو 98.50 في المئة على الدستور، وأن نسبة المشاركة بلغت 73.46 في المئة، وبذلك لم تخرج هذه الأرقام عن أرقام الاستفتاءات السابقة، وبعد موافقة الشعب على عن هذا التعديل الذي صدر في الجريدة الرسمية في عددها الـ 5964 بمقتضى ظهير شريف رقم 1.11.91 صادر في 27 من شعبان 1432 الموافق ل: 29 يوليو 2011.(ميهوبي، 2014، ص.338)

ضم الدستور المغربي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 29 يوليوز 2011، 180 فصلا و14 بابا، من بين الأبواب الجديدة الباب الثاني المتعلق بالحريات والحقوق الأساسية (22

فصلا: من 19 إلى 40)، والباب الـ12 المرتبط بالحكامة الجيدة (19 فصلا: من 154 إلى 171). ولأول مرة في تاريخ الدساتير المغربية يضم دستور 2011 مقدمة أو ديباجة تنص على المبادئ الأساسية للمملكة كدولة الحق والقانون، كما أن الديباجة تعد جزء لا يتجزأ من الدستور(المسعودي، 2013).

وقد حسم الدستور المغربي الجديد قضايا كثيرة، على رأسها قضايا الهوية والمرجعية الإسلامية وبعدها قضايا الديمقراطية الانتخابية. ورغم أن مشروع المراجعة لم يذهب في اعتماد ملكية برلمانية دستورية شاملة، فإنه حمل سلسلة تغييرات بعضها كان عميقا والبعض الآخر جزئيا وذلك بالمقارنة مع دستور 1996.(السنوسي، 2015، ص–ص. 122–123)

ب–إصلاح قانون الانتخابات والأحزاب السياسية:

لم تقتصر الإصلاحات في المغرب على المجال الدستوري فحسب، بل شملت مجالات قانونية أخرى ارتبطت أهمها بإصلاح القانون الانتخابي وقانون الأحزاب السياسية، حيث نظمت في المغرب انتخابات تشريعية تعددية، الأمر الذي يدل حسب أغلبية النظريات الموجودة حول الانتقال الديمقراطي على وجود آفاق ديمقراطية في الإصلاحات المنتهجة بعد الربيع العربي، إذ تضع النظريات المذكورة شرط إجراء انتخابات تعددية وتمثيلية كشرط من بين الشروط الأساسية الأخرى للانتقال الديمقراطي.(المسعودي، 2013).وبتاريخ 14 أكتوبر من نفس السنة تمت المصادقة على قانون تنظيمي جديد يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس النواب (القانون التنظيمي رقم 27–11)، حيث ارتفع عدد أعضاء النواب من 325 إلى 395، ينتخب 305 منهم على صعيد 92 دوائر انتخابية محلية طبقا للمرسوم رقم (2–11–603)، بينما تخصص 90 مقعدا على صعيد دائرة وطنية تسند 60 منها للمرأة و30 للشباب الذين يقل سنهم عن 40 سنة، أما بالنسبة للنظام الانتخابي فقد تم الحفاظ على الاقتراع بواسطة التمثيل النسبي على أساس أكبر البقايا وبلوائح مغلقة، كما تم الاحتفاظ بعتبة 6% بالنسبة للوائح المحلية وبعتبة 3% بالنسبة للائحة الوطنية.(المسعودي، 2013).إن أهمية الانتخابات في أي انتقال ديمقراطي تتجلى في ضمان تمثيلية ملائمة للمجتمع وفي السماح بتداول حكومي، فقد سمحت الانتخابات التي أجريت في المغرب للحزب الذي كان سابقا في المعارضة ألا وهو حزب العدالة والتنمية بالفوز بـ22.8% من الأصوات في اللوائح المحلية وبـ27% من المقاعد. أما عن نسبة المشاركة التي تعد أيضا مؤشرا أساسيا على تمثيلية البرلمان للكتلة الشعبية، فقد تراوحت نسبتها 45.4%.كما وقد شهدت المغرب تداولا حكوميا، بحيث عين الأمين العام لحزب العدالة والتنمية عبد الإله بن كيران رئيسا للحكومة يوم 29 دجنبر 2011، وشكل حكومته التي عينت يوم 3 يناير 2012 بائتلاف مع ثلاث أحزاب سياسية، حزب الاستقلال بستة مرافق وزارية، وأربعة

وزارات لكل من حزب الحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية، بينما منحت للحزب الفائز في الانتخابات 11 حقيبة وزارية.(المسعودي، 2013).

3- تقييم الإصلاح الدستوري بالمغرب:

من مقومات النظام البرلماني في النص الدستوري الجديد إقرار نوع من التوازن بين مختلف المؤسسات الدستورية كمنح مجلس النواب سلطة إقالة الحكومة بواسطة ملتمس الرقابة، وفي الوقت نفسه إعطاء رئيس الحكومة حق حل البرلمان. (الاخصاصي، 2016، ص.34)

وبالمقارنة مع الدساتير المغربية السابقة يشكل دستور 2011 تطورا حاسما في مادة الحقوق والحريات، إذ أولى عناية أساسية لحقوق المواطن، فحمل بين طياته مقتضيات دستورية جديدة، إذ تمت دسترة ضمان الحماية الشخصية للمواطن، وكذا تكريس حرية الرأي والتعبير، وتأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات، وحرية الصحافة، وهو ما ينبأ بتقدم ملموس في مجال حقوق الإنسان وحريات المواطنة. (الاخصاصي، 2016، ص.556)

بصفة عامة فإن هذا الإصلاح الدستوري بارتباطه بالتحديات التي أفرزتها سيرورة التحول الديمقراطي، يبدو وكأنه محكوم بهاجس التوفيق بين إشكاليتين: إشكالية تقوية دور الحكومة كمؤسسة تنفيذية فاعلة، تتوفر على صلاحيات قيادة وإدارة السياسات العمومية بالبلاد، وإشكالية إعادة صياغة دور المؤسسة الملكية، باعتبارها مؤسسة سيادية تسهر على الضبط والتحكيم بين المؤسسات الدستورية وتضطلع بدور التوجيه الاستراتيجي، وصيانة الاختيار الديمقراطي وضمان حرية ممارسة الشأن الديني. (الاخصاصي، 2016، ص.556)

ويشكل الدستور الجديد مرحلة أساسية في تاريخ المغرب المعاصر سواء من ناحية الشكل أو من ناحية المضمون وذلك في مجال حقوق الإنسان على الخصوص، فبالرغم من المؤاخذات التي تسجل عليه من هذه الناحية إلا أنه يبقى تطورا مهما وذلك بإدماجه للمطالب الحقوقية المتعالية الصوت في الآونة الأخيرة.(حسن.2015، ص.152)

وقد حدد **عصام سليمان** أبرز إيجابيات الدستور الجديد في: (بلقزيز، 2011، ص-ص.172-173)

- التوسع في الضمانات الدستورية للحقوق والحريات، وهذه الضمانات مشمولة على الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للمحكمة الدستورية، بما فيها حق الدفع بعدم دستورية القوانين أمام المحاكم العادية ورفعها إلى المحكمة الدستورية، ويفسح المجال أمام القضاء الدستوري المغربي لممارسة دوره بفعالية في صون الحقوق والحريات، وتنقية القوانين مما علق من شوائب، جعلتها متعارضة مع الضمانات الدستورية للحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور الجديد.

– الاعتراف بالمعارضة وضمان حقوقها دستوريا، وتشمل هذه الضمانات توفير الأسباب التي تمكن المعارضة من القيام بدورها في الرقابة والتشريع، والوصول إلى السلطة عن طريق التناوب، وهذا أمر جد مهم، لأن المعارضة في الأنظمة الديمقراطية البرلمانية هي الضمانة لضبط أداء الحكومة، وانتظام عمل المؤسسات الدستورية.

– ضمانة حرية العمل الحزبي وهيئات المجتمع المدني، وعدم حلها إلا بقرار قضائي.

– النص في الفصل 19 على أن "تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء".

– إناطة السلطة التنفيذية بالحكومة بعد أن كانت منوطة بالملك، وتعيين الملك رئيس الحكومة من الحزب الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب.

– إلغاء النص الدستوري الذي كان يجيز للملك أن يستفتي شعبه في شأن كل مشروع أو اقتراح قانون بعد أن يكون المشروع أو الاقتراح قد قرئ قراءة جديدة، إلا في حالة كان نص المشروع أو الاقتراح قد أقر أو رفض في كل من المجلسين بعد قراءة جديدة بأغلبية الثلثين من مجموع الأعضاء، وإلغاء النص الدستوري الذي كان يجيز للملك سحب أي نص نهائي من البرلمان حتى في حال اتفاق مجلسي البرلمان عليه، ويعتبر إلغاء هذه النصوص وعدم إعطاء هذه الصلاحيات للملك في الدستور الجديد خطوة في اتجاه الملكية البرلمانية.

– التشديد على استقلالية السلطة القضائية، وتناول هذه الاستقلالية بالتفصيل في نص دستوري، ما يحد من تقييدها في القوانين.

– توسيع صلاحيات المحكمة الدستورية باعتماد إمكانية مراجعتها من خلال الدفع لعدم دستورية القوانين أمام المحاكم العديلية والإدارية.

وقد وجهت بعض الانتقادات للدستور الجديد تمثلت في: (بلقزيز، 2011، ص–ص.173–174)

– الخلل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح الأولى.

– إعطاء السلطة التنفيذية صلاحية التشريع خارج دورات انعقاد البرلمان، وهذا يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

– إعطاء الملك حق إقالة الوزراء، الأمر الذي يجعل الحكومة مسؤولة أمام الملك كما هي مسؤولة أمام البرلمان.

– التجريد من صفة عضو في أحد المجلسين لكل من تخلى عن انتمائه السياسي الذي ترشح باسمه للانتخابات، أو عن الفريق أو المجموعة البرلمانية التي ينتمي إليها (الفصل 61)، وهذا النص الدستوري يتعارض مع مبدأ الوكالة النيابية غير الإكراهية، فالنائب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن

تربط وكالته بقيد أو شرط، فهو حر أن يمارس مهامه النيابية كما يشاء، والشعب يحاسبه في الانتخابات.

– ما ورد في الفصل 54 بشأن المجلس الأعلى للأمن، حيث يضم المجلس الأعلى للأمن في تركيبته علاوة على رئيس الحكومة، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين والرئيس... حيث أن مشاركة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين في المجلس الأعلى للأمن الذي يقوم بمهمات تندرج في إطار عمل السلطة التنفيذية، تتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فلا يجوز أن يشارك رئيس السلطة التشريعية في أعمال السلطة التنفيذية.

– البنيان الدستوري الجديد أرسى هيمنة المؤسسة الملكية على غيرها من المؤسسات الدستورية، وذلك اعتبارا للصلاحيات المخولة لها في المجال التأسيسي والقانوني والمؤسساتي، كما في الحقل الديني، كما حاصر الانخراط في الشمولية العالمية لحقوق الإنسان بمبدأ التلاؤم مع المنظومة القانونية الوطنية، وقيد مبادرة التعديل الدستوري عبر احتكار "السلطة التأسيسية الفرعية"، وهو الاحتكار الذي يفتح المجال لـ "صلاحية التصرف في نصوص الدستور".

– النص الدستوري الجديد لا يوفر الحد الأدنى لـ "إحداث القطيعة مع نظام السلطة الدستورية الذي يسود فيه الملك ويحكم".

– لا يؤسس لنظام دستوري يرسي دعائم "الملكية البرلمانية".

– لا يستجيب لمعايير الديمقراطية ودولة الحق والقانون، فهو دستور "يؤطر مختلف المؤسسات من أجل ضمان وخدمة الملكية الحاكمة".(الاخصاصي، 2016، ص–ص.32–33)

يعترض مسار التحول الديمقراطي بالمغرب الكثير من الصعوبات، لعل أهمها: (الاخصاصي، 2016، ص– ص.581–582)

– **التحدي السياسي–المجتمعي:** ويتعلق باستكمال البنيان الديمقراطي عبر مواصلة الإصلاحات السياسية والمؤسساتية والحقوقية التي يسطرها النص الدستوري، ويقتضيها استكمال حلقات الانتقال الديمقراطي بالبلاد، وفي هذا الإطار فإن مبدأ المساءلة والمحاسبة على كل المستويات، بكيفية ممنهجة وصارمة من جانب، وإصلاح الإدارةالعمومية لتضطلع بدورها الحيوي في تنفيذ قرارات الدولة والحكومة بالفعالية والنزاهة الضروريتين، ولتقوم بواجبها الوطني في خدمة المواطن بالشفافية والسرعة المطلوبتين من جانب ثان، وتفعيل سلطة القانون بكيفية حازمة وشاملة في محاربة الفساد بمختلف ضروبه وأنماطه من جانب ثالث، ومضاعفة الاستثمار في رأس المال البشري الذي يشكل قوام العمل النهضوي، وذلك على مستوى التعليم والتكوين كما على مستوى التنمية السياسية للنهوض بدور الفاعل السياسي والناشط الاجتماعي في مجتمع ديمقراطي، يتكافل فيه دور الحكومة ودور الأحزاب ودور المجتمع المدني في إعطاء الصرح الديمقراطي من جانب

رابع، إن إنجاز هذه الأوراش الإصلاحية، المؤسساتية والمجتمعية، لتشكل مدخلا أساسيا لاحتواء التحدي السياسي–المجتمعي.

– **التحدي التنموي:** بالرغم من الجهود المبذولة لا يزال التحدي التنموي قائما بالمغرب، لذلك لابد من تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية في بعديها الوطني والجهوي، وتطوير مبادرة "التنمية البشرية" لتقتحم مختلف المناطق القروية والحضرية المعوزة، ووضع وتفعيل استراتيجية وطنية مندمجة، لرفع مخاطر التحدي التنموي.

– التحدي الجيو_سياسي: هو تحدي يتجاوز مفعوله نطاق المغرب الأقصى، ليشمل منطقة المغرب العربي برمتها، وفي هذا السياق فإن تتقية المنطقة المغاربية من النزاعات الجيو–سياسية المتقادمة، لمواجهة التحديات الحقيقية التي أضحت تهدد شعوب المغرب الكبير في ذات أمنها وسلامتها ووحدة أراضيها، وفي مقدمتها التحدي التكفيري–الإرهابي الذي بات يهدد سلامة وأمن ووحدة أراضي دول منطقة المغرب العربي ككل.

– **التحدي الأمني على الصعيد القومي:** ويتعلق الأمر بواقع الأزمة العميقة التي تطال واقع مفهوم "الأمن القومي العربي" في أعقاب أحداث الربيع العربي، ففي خضم العاصفة الإقليمية الربيعية الهوجاء التي ضربت المجال الإقليمي العربي، تراجع الالتزام القومي بقضية الضامن ولو في حده الأدنى، كما تراجع الاهتمام القومي بالقضية المركزية في ضمير ووجدان البلدان العربية "قضية فلسطين" لتحل –بديلا منها– مكان الصدارة قضايا إقليمية أخرى يختلط في الانشغال الحاد بها ما هو مذهبي أو طائفي بما هو جيو– سياسي.

خاتمة:

إن كل ما يقع ضمن المسارات الإصلاحية لا ينتمي لدائرة المعقول سياسيا، بل يخضع لدائرة الممكن والمستحيل أيضا. وهنالك تعقيدات حقيقية ارتبطت بتطبيق الإصلاح السياسي في المغرب وفق كل ما يمنحه الدستور الجديد وبوتيرة سريعة جدا، ذلك أن المضي في إصلاحات سياسية جذرية كان سيؤثر على مبادرات الإصلاح الاقتصادي نفسها ويجعلها أكثر تعقيدا، ولحال دون تحقق عدد من الإنجازات، لأن ارتفاع منسوب الإصلاح السياسي بعناصر من قبيل إعادة بناء فلسفة الانتخابات مثلا كان سيدفع إلى تمترس القوى الرافضة بشكل أكثر حدة نتيجة تضارب المصالح والنفوذ.

لكن يبقى القول أن الدستور المغربي الجديد يمثل خطوة متقدمة في مجال تنظيم شؤون الدولة والمجتمع، كما أنها خطوة مهمة في مجال تنظيم العلاقة بين السلطات، حيث فتح آفاقا لسير المغرب على خطى الدول الديمقراطية.

قائمة المراجع:

- الاخصاصي، محمد. (2016). الإصلاحات في المغرب: الحصيلة والمستقبل. المستقبل العربي (العدد 444).

- الاخصاصي، محمد.(2016). مستقبل التغيير في الوطن العربي. (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الجاسور، ناظمعبدالواحد.(2009).موسوعةعلمالسياسة.عمان:دارمجدلاويللنشروالتوزيع.

- السنوسي، محمد.(2015). تجربة الإصلاح الدستوري في المغرب. منتدى العلاقات العربية والدولية .

- المسعودي، أمينة. (2013).الإصلاحات الدستورية في دول المغرب العربي.. فترة الربيع العربي. قدم إلى ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة.

- بلقزيز، عبد الإله.(2011). رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر– المغرب– سورية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- بلقزيز، عبد الإله. (2011/12/21).المغرب والانتقال الديمقراطي: قراءة في التعديلات الدستورية، سياقاتها والنتائج. تم استرجاعها في تاريخ: 01–01–2018 من الموقع الالكتروني: https://www.maghress.com/alittihad/140158

- جنداري، إدريس. (2001/05/27).الإصلاح السياسي في المغرب وسؤال الدولة المدينة. تم استرجاعها في تاريخ: 23–12–2017من الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspaid=260767

- طارق، حسن.(2015)(مراجعة إدريس الغزواني). الربيع العربي والدستورانية: قراءة في تجارب المغرب، تونس ومصر. المستقبل العربي، (عدد441).

- ظريف، محمد. (2013).التحول الديمقراطي في المغرب: مسار بناء الملكية الاصلاحية. بيروت: منتدى المعارف.

- عربي، مسلم بابا. (2013).محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي. دفاتر السياسة والقانون، (العدد 09).

- عزيز، إبراهيم محمد.(2010).إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط. د. د. ن: مطبعة رون.

- كاتب، أحمد. (2014). الاصلاحات السياسية في العالم العربي. حتمية أم مسايرة للنظام العالمي الجديد. المجلة الجزائرية للسياسات العامة. (العدد 04).

- محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب (بيروت، دار صادر للطباعة والنشر، 2004)، ص. 267.

- هلال، علي الدين، ونيفين، مسعد.(2002).النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. (ط2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وثيقة الاسكندرية.(2004). مؤتمر قضايا الاصلاح العربي- الرؤية والتنفيذ، الاسكندرية.